الميليشيات المسلحة في مدارات الاستقطاب

عبد المنعم علي عيسى

يمكن القول إن الصراع بين جبهة النصرة (تأسست في تشرين الثاني ٢٠١١) وبين تنظيم الدولة الإسلامية (تأسس ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٦) هو صراع وجودي لا مجال للمهادنة فيه، إذ إن كل طرف من طرفي الصراع يدعي الشرعية لنفسه دون الآخر، منذ أن أعلن أيمن الظواهري ١١/١١/٢٠١٣ أن جبهة النصرة هي صاحبة الولاية في سورية لاغياً بذلك شرعية داعش، الأمر الذي رد عليه البغدادي بأنه ضم فرعي القاعدة في سورية والعراق، ليتأكد أن الصراع قد بات بنيوياً وعميقاً وإلغائياً، وانطلاقاً من الرؤيا السابقة يمكن القول إن الصراع بينهما هو أمر حتمي ولو فرضت بعض التطورات الميدانية تحالفهما في موقع ما، إذ سرعان ما ينفجر الاقتتال في مواقع عديدة حتى مع الفصائل التي يشتبه في أنها ذات ميول داعشية، الأمر الحاصل حالياً في الجنوب السوري منذ أن أعلن لواء شهداء اليرموك (تأسس في آب ٢٠١٢ على يد أبو علي البريدي) عن تأسيس محكمة شرعية (ثم شرطة إسلامية) في قرية الشجرة بريف درعا التي تعتبر المعقل الأهم للواء اليرموك، إلا أن العامل الحاسم في تحديد التوجهات الداعشية لهذا الأخير لم يكن يتمثل في الخطوتين السابقتين وإنما في البيان الذي أصدر للإعلان عنهما، فقد جاء فيه أنهما (خطوة في التمكين) وهو تعبير تقليدي لطالما استخدمه تنظيم الدولة لتثبيت هيمنته في أي منطقة يسيطر عليها.

أعلن في ٢٠ حزيران ٢٠١٥ عن تأسيس جيش الفتح في الجنوب (جيش الفتح في الشمال تأسس في ٢٥/٣/٢٠١٥) وضم بشكل أساسي جبهة النصرة وحركة أحرار الشام (تأسست ١١/١١/٢٠١١) وجند الأقصى الذي تأسس على يد أبو عبد العزيز القطري انشقاقاً عن الجولاني في تشرين الثاني ٢٠١٤، شكلت الهزائم التي تعرض لها جيش الفتح في الجنوب إضافة إلى حدة الاستقطاب الخارجي لمكوناته الأرضية المثالية لبروز الخلافات بين تلك المكونات، وما يلاحظ على أداء جبهة النصرة يمثل دليلاً قاطعاً على أن التنظيم يمر بمرحلة عصيبة سواء أكان داخلياً أم خارجياً، فعندما يصل الأمر حد درجة الحرج بأي كيان سياسي فإنه يصبح معها شديد الحساسية تجاه أي حراك أو حليف أو حتى إشاعة، ففي الشمال السوري عمد قياديو جبهة النصرة إلى الدعوة لاجتثاث جند الأقصى بعدما اتهم أحد كوادرها باغتيال الشيخ مازن قسوم (٢٥ تموز ٢٠١٥) على غرار ما فعلته الجبهة مع حركة حزم عندما اغتالت هذه الأخيرة أبو عيسى الطبقة في تشرين الثاني ٢٠١٤.

وفي الداخل أيضاً (داخل جيش الفتح) لوحظ صراع بدا أنه يعبر عن نفسه فكرياً أو سياسياً إلا أن الدينمو المحرك له لا يعدو أن يكون خلافاً يدار من الخارج تبعاً لمصالح كيس النقود الممول لكل فصيل من الفصائل.

منذ مطلع تموز المنصرم قام مسؤول العلاقات الخارجية في حركة أحرار الشام (لبيب نحاس) بنشر عدة مقالات في صحف غربية (؟!) منها واشنطن بوست مثلاً، كان محور تلك المقالات قضية العلاقة مع الغرب، الأمر الذي اعتبره (سامي العريدي) المسؤول الشرعي في جبهة النصرة تهديداً حقيقياً لبنيان التنظيم فـ«عدو الأمس واليوم لا يمكن أن يصبح حليف المستقبل» كما يقول ثم قاد ضده صراعاً حاسماً إلا أن مقالات نحاس كانت كمن رمى حجراً داخل بركة ماء راكدة أخذت دوائرها تتسع وتتسع لتلاقي صداها في قيادات داخل جبهة النصرة مثل أبو ماريا القحطاني ومظهر الويس وأبو عبد الرحمن الشامي وأبو صالح الحموي المعروف بأس الصراع في بلاد الشام، وقد ارتأى هؤلاء بأن توجه (نحاس) ليس فيه ما يتناقض مع مبادئ السياسة الشرعية كما أن توجهاً- مفترضاً- نحو الغرب سوف يكون أمراً ذا فوائد عديدة، وهم يستدلون على صحة خيارهم بدليل عملي يتمثل في نموذج حركة طالبان في تعاملاتها الدولية والإقليمية.

سارع العريدي مدعوماً بشيخي القاعدة أبو محمد المقدسي وأبو قتادة الفلسطيني إلى خوض معركة اجتثاث لتيار نحاس الوليد فهذا الأخير نفسه كان قد دعا إلى فك الارتباط مع تنظيم القاعدة طلباً للدعم الغربي، بينما تبدى أن موازين القوى تميل بشكل واضح إلى جهة الأول (تيار العريدي) الذي ما انفك يوجه إلى الثاني الضربة تلو الضربة مثل عزل أبو صالح الحموي وإصدار الحكم بإعدام أبي حسين رحال المسجون لدى جبهة النصرة.

تتبنى حركة أحرار الشام فكر عبد الله عزام الذي أسس مع أسامة بن لادن تنظيم القاعدة في الثمانينيات قبل أن يقتل بتفجير سيارته في بيشاور (باكستان) في العام ١٩٨٧، كان عبد الله عزام يرى ضرورة ابتعاد المقاتلين الأجانب عن التحكم بالمصائر السياسية للبلدان التي يحاربون فيها، وهذا الأمر هو ما يجعل التقارب بين أحرار الشام وتيار لبيب نحاس أمراً حتمياً، وهو ما يفسر قيام جبهة النصرة مؤخراً بالتخلص من قادتها السوريين الذي يميلون إلى التخلي عن نهج القاعدة.

ظهرت في الآونة الأخيرة محاولة واضحة من قبل بعض الفصائل السورية الإسلامية المتشددة لوضع المقاتلين الأجانب في سورية وجهاً لوجه أمام اختبار القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية وهو ما ظهر عبر الإنذار الذي وجهته جبهة النصرة إلى لواء شهداء اليرموك مؤخراً.

مرة أخرى تتوارد الأدلة على أن عمل التكفيريين كان سابقاً لقيام الأزمة السورية في آذار ٢٠١١ وأن ردود فعل النظام على التظاهرات لم تكن (كما قيل) هي الدافع وراء عمل التكفيريين، فقد كان عمل هؤلاء محسوماً ومهيئاً قبل أشهر من بدء الأزمة السورية، فقد ورد في البيان الذي أصدره أبو صالح الحموي رداً على قرار عزله أنه (أي الحموي) كان قد التقى بالجولاني في ٢٣ رمضان ٢٠١١ (وهي توافق ٢٠ أيلول ٢٠١١) وهو تاريخ سابق للإعلان عن جبهة النصرة بشهرين كاملين، وطلب منه الالتحاق بخراسان وترك داعش، وهنا ليس المهم في هذا الطلب الأخير بل في التاريخ الذي ذكره الحموي إذ إن من المعروف أن التنظيمات ذات الفكر القاعدي لا يمكن لها أن تصل إلى مرحلة أخذ البيعة واختيار قيادات الصف الأول إلا بعد مرحلة طويلة تتضمن تهيئة البنية التحتية والتخطيط والمراسلات وتأمين الدعم المالي، وهو عمل يتطلب فترة زمنية لا تقل عن ستة أشهر وقد تمتد إلى عام ومن الممكن أيضاً تدعيم الفكرة السابقة عبر ما أوردته مؤسسة السحاب (الذراع الإعلامية لتنظيم القاعدة) عن دخول قيادات جديدة من دولة العراق الإسلامية إلى سورية قبيل اندلاع الأزمة (الذروة كانت في شباط ٢٠١١ كما تقول) ومنهم أبو عبد العزيز القطري الذي أسس فيما بعد جند الأقصى قبل أن يقتل بريف إدلب أواخر العام ٢٠١٤.

بعيداً عن أي مؤثرات سياسية أو إملاءات خارجية فإن فكر السلفية الجهادية محكوم بالتشظي والتشرذم إلى ما لا نهاية، فالخلاف يبدأ أولاً مع من يرتدون ربطات العنق ثم مع من لا يرتدون الزي العربي أو الإسلامي، ثم مع من لا يوافقهم في تفسير القرآن ثم مع من يخالف فتاوى الشيخ أبو بصير الطرطوسي (مثلاً) أو فتاوى أي أمير آخر ليصل (الخلاف) إلى كل من لا يتوافق معهم بالرأي ١٠٠٪ في متوالية هندسية لا تنتهي.

تركيا دخلت فعلاً دوامة العنف ومراقبون يعتقدون أنها تجاوزت نقطة اللاعودة

الوطن- وكالات

تتفاعل الأحداث في تركيا وسط تنامي حالة العنف المتبادل بين الجيش التركي المهاجم من جهة وعودة هجمات حزب العمال الكردستاني الانتحارية من جهة ثانية، الأمر الذي يعتبره مراقبون أنه أوصل البلاد إلى نقطة اللاعودة، ومن ثم بات الحديث عن سيناريوهات سياسية، كانتخابات مبكرة أو عودة الحديث عن إعادة بحث اتفاق الهدنة بين الدولة التركية والكردستاني، أمراً صعباً وأكثر تعقيداً. فبعد أسبوعين على هجوم سوروج الانتحاري الذي قلب المعطيات في تركيا لا شيء يبدو كفيلاً بوقف دوامة العنف الدامي بين حزب العمال الكردستاني والجيش التركي، ما يضع أنصار الحوار في موقف يزداد صعوبة، بعد الهجوم الانتحاري الأحد بجرار مفخخ استهدف مركز شرطة في شرق البلاد وأدى إلى مقتل شخصين على الأقل وإصابة ٣١ بحسب مصدر رسمي تركي.

وتبنى حزب العمال الكردستاني الهجوم متحدثاً عن «عشرات الجنود القتلى»، على حين أشارت الصحف الموالية للحكومة إلى أن الانتحاري قد يكون فتى منخرطاً في حزب العمال الكردستاني.

وصباح أمس سجلت هجمات جديدة استهدف أحدها مستشفى عسكرياً في محافظة فان (شرق) لم يسفر عن ضحايا.

ووسط هذه السلسلة من الهجمات المتبادلة، يعتقد مراقبون أن تركيا تجاوزت نقطة اللاعودة، وبات الحديث عن الحوار أمراً أكثر صعوبة. فالرئيس التركي رجب طيب أردوغان كرر تأكيد عزمه على المضي في الحملة التي أعلنها تحت مسمى «الحرب على الإرهاب» واستهدفت بالأساس حزب العمال الكردستاني وإن شملت تنظيم داعش الإرهابي.

وتركزت العمليات التركية حتى الآن بشكل أساسي على أهداف للكردستاني بعشرات الغارات على حين لم يعلن في المقابل سوى عن ثلاث غارات على مسلحي داعش الإرهابي في سورية.

ورداً على سؤال الصحفيين عن إمكانية «انفجار الأوضاع إقليمياً» بعد قطع الهدنة مع حزب العمال الكردستاني، أكد الرئيس التركي في رحلة عودته بالطائرة من الصين وإندونيسيا وفق وكالة فرانس برس للأنباء، أن «الذين يقولون ذلك يريدون أن توقف تركيا عملياتها العسكرية، لكنها ستواصلها ما دامت تعتبرها ضرورية».

وينفذ الطيران التركي يومياً غارات مكثفة على مواقع للمتمردين في جبال شمال العراق حيث يتمركزون منذ سنوات، وقتل ما لا يقل عن ٢٦٠ مقاتلاً كردياً وأصيب نحو ٤٠٠ في هذه الغارات حسب أنقرة.

وحسب وكالة «الأناضول»، فإن الغارات أرغمت قيادة حزب العمال الكردستاني على التوزع في ثلاث مجموعات، واحدة بقيت في جبال قنديل في العراق والثانية تراجعت إلى سورية والثالثة إلى إيران.

ووسط فوضى العنف، برزت معلومات حول سقوط ضحايا مدنيين جراء الغارات التركية في العراق، إذ أكدت مصادر كردية مقتل عشرة مدنيين السبت بينهم أطفال، على حين نفى الجيش التركي استهداف أي مناطق مأهولة بالسكان.

وأطلق أردوغان «حرباً على الإرهاب» تستهدف الكردستاني وداعش المتهم بالوقوف خلف العملية الانتحارية التي وقعت في ٢٠ تموز الماضي في سوروج (جنوب) وأدت إلى مقتل ٣٢ من الناشطين الشبان الأكراد.

وعلى إثر الهجوم رد حزب العمال الكردستاني بعمليات انتقامية استهدفت السلطات المركزية متهماً إياها بعدم حماية السكان، لتنهار هدنة كانت مطبقة بين الطرفين منذ ٢٠١٣ في نزاع أوقع أكثر من أربعين ألف قتيل في ثلاثين عاماً.

في المقابل يبدو أن أردوغان نجح بشق الصف الكردي، بعد أن طالب رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني حزب العمال الكردستاني بإخراج قواعده من أراضيها لتفادي وقوع ضحايا مدنيين جراء الغارات التركية، على حين أكدت «وحدات حماية الشعب» التي تحارب تنظيم داعش الإرهابي في سورية، أنها ليست جزءاً مما يدور من أحداث واشتباكات.

حرق سيارات في شرق تركيا (أ.ف.ب)

أما عن أكراد تركيا فبعد أسبوعين من بدء هذه الحرب، يجد رئيس حزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش المطالب بالحوار لحل النزاع التركي الكردي، نفسه في موقع سيئ. فهو يعتبر عبر حزبه، الرابح الأكبر في الانتخابات التشريعية التي جرت في السابع من حزيران الماضي حيث أدى فوزه بمقاعد في البرلمان إلى حرمان حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم، من الأكثرية المطلقة في البرلمان.

ويسعى أردوغان منذ ذلك الحين بلا كلل إلى إضعافه استعداداً لانتخابات مبكرة جديدة قد يدعو إليها على أمل استعادة ما خسر. وكتبت صحيفة «حرييت» الواسعة الانتشار الإثنين: «دميرتاش عالق بين حزب العدالة والتنمية وحزب العمال الكردستاني».

فبعد اتهام دميرتاش بضعف إدانته لهجمات التمرد وانتقاده على انخراط شقيقه في صفوف حزب العمال الكردستاني، قد يخسر السياسي الشاب أصوات الناخبين المعتدلين الذين انتخبوه.

وقد أكد الأحد أنه يريد «توضيح الأمور»، داعياً حزب العمال الكردستاني إلى وقف هجماته «على الفور».

وأضاف في مؤتمر صحفي: «للدولة الحق في الدفاع عن النفس»، مطالباً التمرد والدولة باستئناف الحوار لأن البلاد «تقترب سريعاً من عاصفة عنيفة».

واتهم دميرتاش أردوغان بأنه «يخدع» الغربيين عندما يقول لهم إنه يكافح داعش، على حين أهدافه تتعلق بشكل بحت بالسياسة الداخلية.

وفي هذا الإطار، اعتبر رئيس بلدية ولاية موغلا وعضو حزب الشعب الجمهوري المعارض «عثمان غورون» بأن دعم حزب الشعوب الديمقراطي في الانتخابات البرلمانية، كان خطأً إستراتيجياً.

وفي آخر مواقف الأطراف السياسية التركية الأخرى، انتقد رئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض «كمال كلتشدار أوغلو» الحكومة التركية بشأن «اتباعها سياسة الدم للفوز بالانتخابات».

وقال زعيم المعارضة التركية وفق وكالة «الأناضول»: «إن كان هناك نية باتباع سياسة الدم قبيل الانتخابات، وسيكون ثمن ذلك باهظاً»، مضيفاً: «أقول لكل الأمهات، أبناؤكم أبناؤنا فلا تسمحوا للسياسيين الذين لا يولون أهمية لمستقبل البلاد أن يمارسوا السياسة على حساب أبنائكم».

وفي حديثه لقناة «خبر تورك» أضاف كلتشدار أوغلو: «في الحقيقة إن داود أوغلو (رئيس الوزراء) يريد أن يشكل حكومة ائتلافية وأن يخلص البلاد من المشكلات التي تعيشها حالياً، إلا أن الجالس على كرسي الرئاسة لا يسمح بذلك، (في إشارة إلى الرئيس أردوغان)».

وادعى كلتشدار أوغلو أن «أردوغان هو من أهم المتسببين في إنهاء مسيرة السلام الداخلية في تركيا»، داعياً إياه أن «يخرج للشعب ويسوغ سبب معارضته لمسيرة السلام».

واتهم كلتشدار أوغلو الحكومة التركية بأنها تسعى إلى نيل أصوات المواطنين الأتراك بـ«ممارسة السياسة على دماء الشهداء، بعد فشلها في تشكيل حكومة بمفردها في الانتخابات الأخيرة»، واتباعها منطق «امنحوني أصواتكم لأخلصكم من الفوضى التي تشهدها البلاد»، معرباً عن رفضه الشديد لهذا الأمر.

جدير بالذكر أن حزب العدالة والتنمية الذي يترأسه أحمد داود أوغلو لم يتمكن من الحصول على عدد من مقاعد البرلمان تؤهله إلى تشكيل حكومة بمفرده، وذلك في الانتخابات النيابية التي جرت في ٧ حزيران الماضي، ويسعى داود أوغلو إلى تشكيل حكومة ائتلافية مع أحد الأحزاب الثلاثة الأخرى، وفي حال إخفاقه في ذلك ستشهد تركيا انتخابات مبكرة نهاية العام الجاري أو بداية العام المقبل.

أما حزب الحركة القومية التركية، فيفضل اللجوء إلى انتخابات مبكرة في حال عدم التوصل إلى تفاهم بين حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري لتشكيل الحكومة الائتلافية.

ونقلت وكالة «ترك برس» عن مسؤولون في الحزب تأكيدهم أن قيادتهم تترقب سير المباحثات بين الحزبين، وأن ما أشيع في الآونة الأخيرة عن إجراء لقاءات بين قيادات حزب العدالة والتنمية والحركة القومية من أجل تشكيل حكومة تحالف بينهما، عارٍ من الصحة.

كما أفادوا بأن حزب الحركة القومية مستعد لفتح باب المناقشات مع حزب العدالة والتنمية، وذلك بعد إعلان الأخير قبوله لشروط الحركة القومية للرأي العام التركي والمتمثل بتخلي العدالة والتنمية عن فكرة المصالحة الوطنية التي يعتبرها حزب الحركة القومية بمسيرة الإهانة لسيادة الدولة التركية.

بارزاني طلب إخراج قواعده من المناطق السكنية وليس من الإقليم

«العمال الكردستاني» لن يقبل بأي تسوية مع أنقرة

الوطن

نفى مصدر مقرب من رئاسة إقليم كردستان العراق ما نقلته وسائل إعلام حول طلب رئيس الإقليم مسعود بارزاني من حزب العمال الكردستاني إخراج قواعده من الإقليم على خلفية قصف الطائرات التركية لمواقعه، موضحاً أن ما طلبه بارزاني هو إخراج قواعد الكردستاني من المناطق المأهولة من السكان فقط.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بين المصدر، أن إخراج قواعده من المناطق السكانية يعد خطوة احترازية لحماية الأهالي ولاسيما بعد مقتل عشرة مدنيين في القصف التركي على أحد القرى الكردية في الإقليم، معتبراً أن الطيران التركي لا يميز بين مدني وعسكري. وأكد المصدر أن عدد القتلى من الحزب جراء القصف التركي على مواقعه بلغ ١٠ عناصر، داحضاً الرواية التركية التي تحدثت عن مقتل نحو ٢٥٠ من عناصر الكردستاني.

وكشف المصدر أن القيادي البارز والشخص الثاني في العمال الكردستاني جميل بايك سيعلن خلال أيام قليلة أنه لن يقبل بأي تسوية مع الحكومة التركية، وأن عملية السلام مع أنقرة انتهت دون رجعة.

مسعود البرزاني

الاندبندنت: ألماني يفر من داعش مفضلاً محاكم بلاده على أكاذيب التنظيم

كشفت صحيفة «الاندبندنت» البريطانية، أن أحد الإرهابيين الألمان الذين انضموا إلى تنظيم داعش في سورية بعد وقوعه في شرك الحملات الدعائية الكاذبة والإغراءات البراقة والوعود الكاذبة تمكن من الفرار والعودة إلى ألمانيا حيث سلم نفسه هناك للسلطات المحلية بانتظار محاكمته. وفي تقرير أعده توني باتيسرن، تحدثت الصحيفة عن قصة الإرهابي الألماني إبراهيم بي الذي انضم إلى تنظيم داعش العام الماضي بعد اجتذابه بوعود الزواج والأموال ليكتشف فيما بعد حقيقة التنظيم الإرهابي المروعة وبشاعة الجرائم التي يقوم بها.

وأشارت الصحيفة إلى أن إبراهيم انضم إلى داعش الإرهابي بعد أن أغواه أحد الإرهابيين بالحصول على أربع زوجات وسيارة باهظة الثمن، إلا أن التنظيم اعتقله على الفور وألقى به في زنزانة ملطخة بالدماء بتهمة التجسس وأجبر على سماع أصوات السجناء أثناء قطع رؤوسهم.

وأوضحت الصحيفة أن مصير إبراهيم كان سيكون مشابهاً لولا أنه تمكن من الهرب بأعجوبة ولاذ بالفرار إلى ألمانيا حيث سلم نفسه للشرطة هناك، مبيناً أن قصته شبيهة بقصص العديد من الألمان الذين التحقوا بتنظيم داعش الإرهابي بعد إغوائهم بالمال والسلطة واستفاقوا من أوهامهم بعد فترة وجيزة وحاولوا الفرار من التنظيم.

وأفادت تقارير صحفية سابقة أن عشرات من

الإرهابي الألماني إبراهيم بي

الأجانب الذين انضموا إلى داعش فروا أو يحاولون الفرار منه بعد أن اكتشفوا أنهم مجرد وقود في آلة الحرب والدمار التي يقودها التنظيم الإرهابي بدعم من دول إقليمية وأجنبية أبرزها الولايات المتحدة وتركيا والسعودية.

وكان إرهابي أطلق على نفسه اسم «عمر» تمكن من الفرار من داعش في نيسان الماضي بعد إصدار التنظيم حكماً بإعدامه، وكشف أن أعداداً كبيرة من الأجانب الذين التحقوا بالتنظيم يرغبون بالعودة إلى بلدانهم لكنهم يخشون الإجراءات الأمنية ومواجهتهم بالمحاكمة والسجن في حال عودتهم.

سانا

خوجه رئيساً لـ«الائتلاف» لفترة ثانية

انتخب «الائتلاف» المعارض أمس خالد خوجه رئيساً له لفترة ثانية بعد فوزه على منافسه موفق نيربية في ختام اجتماعات الدورة الـ٢٣ للائتلاف التي عقدت في مدينة اسطنبول التركية.

ونقلت قناة «سكاي نيوز» الإخبارية عن الائتلاف قوله في بيان: إن خوجه حصل على ٥٩ صوتاً بينما حصل نيربية على ٣٨ صوتاً خلال الانتخابات التي جرت في الساعات الأولى من صباح الإثنين. وأشار البيان إلى أن عضوين امتنعا عن التصويت من أصل ٩٩ شاركوا في الاجتماعات وغاب ستة آخرون، ويبلغ عدد أعضاء الائتلاف الكلي ١٠٥.

وانطلقت اجتماعات «الهيئة العامة» للائتلاف بدورتها الـ٢٣ الجمعة الماضي، وعلى رأس جدول أعمالها انتخاب هيئة رئاسية لدورة جديدة، ومناقشة الوضع الميداني.

أ ش أ

أكد أن ضربها لحزب العمال الكردستاني هو مصدر قلق للأكراد والسوريين

شيخ آلي: حملة تركيا في شمال سورية للحيلولة دون وصل الأكراد مناطقهم ببعضها

أكد سكرتير عام حزب الوحدة الديمقراطي الكردي (يكيتي) في سورية محي الدين شيخ آلي، أن ضرب تركيا لحزب العمال الكردستاني بات يشكل «مصدر قلق للأكراد وللسوريين عموماً»، مشدداً على أن الحملة العسكرية التركية في شمال سورية تهدف في جوهرها للحيلولة دون وصل الأكراد مناطق تواجدهم ببعضها في شمال سورية، داعياً أنقرة لوقف «لغة الحرب» ضد الأكراد. وحول موقف السوريين الأكراد من استهداف تركيا لحزب العمال في سورية، قال شيخ آلي بحسب وكالة (آكي) الإيطالية للأنباء: «إن عودة تركيا إلى انتهاج سياستها القديمة في اعتماد لغة الحديد والنار مع الملف الكردي، بات يثير القلق لدى ملايين الكرد على اختلاف أحزابهم وأينما كانوا». واعتبر القيادي الكردي، أن التشنج التركي زاد بعد ما وصفه بـ«نجاحات الأكراد» في تركيا وسورية، وقال: «ما زاد من تشنج حكومة حزب العدالة والتنمية وأثار حفيظتها كثيراً هو التقدم الملفت الذي أحرزه حزب الشعوب الديمقراطي بتخطيه حاجز ١٠٪ في الانتخابات البرلمانية التي جرت في تركيا مؤخراً»، كما أشار إلى أن «النجاحات الميدانية الباهرة التي حققتها وحدات حماية الشعب والمرأة (YPJ-YPG) في تصديها لهجمات تنظيم داعش في (عين العرب) وتل أبيض والحسكة في الشمال

محي الدين شيخ آلي

السوري وإلحاق الهزيمة به من جهة ثانية، وثبوت عجز واضطراب سياسة تركيا في تعاملها مع ملف الأزمة السورية على مدى أربع سنوات ونيف ورهانها على قوى الإسلام السياسي المتشدد من جهة ثالثة»، أرغمت أنقرة على «حرف أنظار الرأي العام التركي وشن غارات جوية مكثفة وقصف مدفعي ضد مواقع العمال الكردستاني وقرى آمنة في أراضي إقليم كردستان العراق التي تعد حدودها البرية والجوية جزءاً من منظومة سيادة الدولة العراقية وفق القانون الدولي.

واعتبر أن الحملة العسكرية التركية في شمال سورية ظاهرها إبعاد داعش عن الحدود الجنوبية لتركيا، وحقيقتها تشديد الحصار على منطقة عفرين شمال غرب حلب، للحؤول دون تواصلها مع (عين العرب)، وتأليب الرأي العام العربي والتركماني ضد انتظام الحضور الكردي السوري ذي التوجه الحضاري المنفتح والمناهض على طول الخط لقوى التكفير وشبكات الإرهاب وأبرزها تنظيما داعش والنصرة، ليبدو واضحاً أن استئناف تركيا لاعتماد منطق القوة ومضيها في حملات عسكرية جوية وبرية ضد مواقع الكرد يشكل خياراً عبثياً يدمر فرص استعادة لغة الحوار وأفضليات قوة المنطق لإحلال السلام، ويدخل تركيا في حلقة مفرغة».

وختم بالتأكيد أن الخيار الأفضل هو أن تتجنب تركيا القيام بمغامرة عسكرية في الشمال السوري كي لا تزيد الأمور تعقيداً ويلحق الأذى بالجميع، وأن تكف عن التهويل ولغة الحرب ضد الكرد، مؤكداً أن المستفيد الأكبر من أي تدخل عسكري تركي في الداخل السوري هو قوى الإرهاب والتخلف.

آكي